

إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي

د. نضال حمدان مصطفى المصري^(1,*)

¹ عضو هيئة تدريس - جامعة القدس المفتوحة

* عنوان المراسلة: magha@qou.edu

إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي

الملخص:

هدف البحث إلى عرض إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية، وعلاقته بجودة التعليم الجامعي، بالتطبيق على الإدارة العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية، والتعرف على طبيعة العلاقة والتأثير للتمويل الذاتي على جودة التعليم الجامعي، وقد تم اختبار ذلك من خلال فرضيات البحث، وتم إعداد أداة البحث (استبانة)، وتوزيعها على العينة المكونة من (100) موظف، وتم استرداد (75) استبانة. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أفضل طريقة لتمويل الجامعات ذاتها هي الاعتماد على الرسوم الدراسية، وتبين - أيضاً - أن أهم الآثار المترتبة على قيام الجامعات بالبحث عن التمويل الذاتي هو التحكم بشكل أكبر بقراراتها، كما تبين أن بيع مخرجات بعض الكليات هو الأفضل عند البحث عن التمويل الذاتي من خلال العمل التجاري، وتبين - أيضاً - وجود علاقة طردية بين التمويل الذاتي وجودة التعليم الجامعي، وتم بناء إطار مقترح يمكن الاعتماد على مراحل تنمية التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية لتحقيق جودة أكثر فعالية للتعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية : التمويل الذاتي، جودة التعليم الجامعي، الجامعات.

A Proposed Framework for Self-Financing in the Palestinian Universities and its Relation to the Quality of University Education

Abstract:

This research aimed to come out with a proposed framework for self-financing in the Palestinian universities and to investigate its relation to the quality of university education by applying the framework to the upper and middle management in the universities so as to identify the nature of the relation and the impact of self-financing on the quality of university education. This was tested through the research hypotheses, A questionnaire was developed and distributed to a sample of 100 employees, and 75 questionnaires were returned. The research concluded with the following main findings: The best way to finance the universities is to rely on tuition fees, This would help universities to have a greater control over their decisions and to sell outputs of the best colleges when searching for self-financing by doing business. It was also found out that there is a positive relationship between self-financing and the quality of university education A proposed framework has been created to adopt its phases for the development of self-financing in the Palestinian universities to achieve a more effective quality university education.

Keywords: Quality of university education, Self-financing, Universities.

المقدمة:

لقد اهتمت الجامعات والتعليم العالي بإدارة الجودة بشكل عام، وجودة التعليم الجامعي بشكل خاص، وذلك لتطوير العملية التعليمية، وأيضاً لمواجهة التطورات والتغيرات في التكنولوجيا، والتطور في فكر طلاب الجامعات وأسلوبهم الذي يواجه عصر العولمة، حيث اعتمد قادة الجامعات نظريات الفكر الإداري ومبادئه لحل مشكلاتهم الأكاديمية والإدارية، مع العلم أنه تم الاستعانة بالمبادئ والفكر الإداري لتحسين جودة المخرجات التعليمية.

ويعتبر التمويل من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الخدمية بشكل عام، والجامعات بالتحديد، حيث تعتمد الجامعات على سد التزاماتها من خلال الحصول على التمويل من رسوم الطلاب فقط، وعدم وجود مخصصات حكومية للجامعات، أو مع توقف وعدم التزام الحكومات بتقديم الدعم للجامعات، لاسيما في فلسطين، فأدى ذلك إلى ضرورة بحث الجامعات عن كيفية تحقيق التمويل الذاتي لمواجهة الارتفاع المستمر في الرواتب والالتزامات الجامعية، لاسيما في ظل المطالب المستمرة للعاملين بتحسين أمورهم المالية ليتناسب ذلك مع معدلات غلاء المعيشة.

وبالتالي وجدت الجامعات الفلسطينية نفسها أمام هدفين قد يكونان متعارضين، حيث يمثل الهدف الأول تحمل الجامعات التكاليف نتيجة ضرورة الوصول إلى جودة التعليم الجامعي، من خلال تحقيق الفعالية في طرق ووسائل التعلم والمناهج والمتخرجين والأبحاث والكادر والمختبرات والتكنولوجيا واستقطاب المواهب البشرية، ويتمثل الهدف الثاني في ضرورة الحصول على التمويل بطرق ووسائل تراعي الظروف الاقتصادية، من خلال عدم رفع الرسوم الدراسية، وهذا بالطبع يؤدي إلى ضرورة البحث في كيفية سد الجامعات حاجاتها من خلال التمويل الذاتي، ودوره في تحقيق جودة التعليم الجامعي.

مشكلة البحث:

لقد بينت نتائج دراسة Yakubu وSeniwoliba (2015) وجود تحديات تتعلق بالالتزام والدعم لضمان الجودة، وبينت نتائج دراسة المنقاش (2015) أن هناك مشكلات متعددة تعاني منها مؤسسات التعليم العالي، وبينت دراسة Asiyai (2015) أنه لا يمكن تحقيق الجودة في التعليم الجامعي إلا من خلال تقاسم التكاليف بين الجهات المعنية، مثل الحكومة والجامعات والقطاع العام والخاص، أما نتائج دراسة الجافظ (2014) فقد أكدت ضرورة الاهتمام بمعايير الجودة في بيئة التعلم، وكشفت دراسة عبد اللطيف (2014) أن هناك ضعفاً في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، وكشفت دراسة عزام (2014) أنه لا بد من تطوير جودة مخرجات خدمة التعليم العالي الأردني، حتى يمكن القول إن أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على جودة التعليم الجامعي هو التمويل.

أسئلة البحث:

ومن هنا يمكن طرح مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما الإطار المقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي؟ ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الآتية:

1. كيف تمول الجامعات الفلسطينية ذاتها في ظل زيادة التكاليف والمصاريف المطلوبة؟ وما الآثار المترتبة على ذلك؟
2. ما قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي؟ وهل يمكن أن تقوم بالتمويل الذاتي من خلال العمل التجاري؟
3. ما أبعاد جودة التعليم الجامعي؟ وما أثر التمويل الذاتي على تلك الأبعاد؟
4. ما الإطار المقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية لتحقيق جودة التعليم الجامعي؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة اتجاه قدرة الجامعات على التمويل الذاتي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجامعة، المسمى الوظيفي)؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى التعرف على قدرة الجامعات الفلسطينية على التمويل الذاتي وعلاقته بتحسين جودة التعليم الجامعي، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على الطرق والوسائل والآثار المترتبة على التمويل الذاتي للجامعات الفلسطينية.
2. التعرف على قدرة الجامعات على التمويل الذاتي، والممارسات المتبعة في الجامعات لتحقيق جودة التعليم الجامعي.
3. التعرف على مقدار التغيير في جودة التعليم الجامعي نتيجة التغيير في التمويل الذاتي.
4. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.
5. تقديم الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية للوصول إلى جودة التعليم العالي.

أهمية البحث:

1. يستمد البحث أهميته النظرية من الدور الذي تقوم به الجامعات في إيجاد بيئة تحرص على نشر ثقافة الجودة.
2. هناك ندرة في الأبحاث المتعلقة بقدرة الجامعات على التمويل الذاتي وتأثيرها على جودة التعليم الجامعي.
3. تعتبر مخرجات هذا البحث مهمة للباحثين والمهتمين بهذا المجال بشكل عام، وللجامعات الفلسطينية بشكل خاص.
4. توجيه نظر المسؤولين في التعليم العالي ومجالس الأمناء نحو ضرورة الاهتمام بتفعيل دور الجامعات في التمويل الذاتي.
5. تزداد أهمية هذا البحث خلال الفترة الحالية لما يشهده القطاع التعليمي الجامعي من تحديات.

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى عدة فرضيات سيتم اختبارها لتحقيق أهدافه:

- أ. الفرضية الرئيسة الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي".
- أ. الفرضية الرئيسة الثانية: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للتمويل الذاتي على تحسين جودة التعليم الجامعي".
- أ. الفرضية الرئيسة الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في استجابات أفراد العينة تجاه التمويل الذاتي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية".
- أ. الفرضية الرئيسة الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في استجابات أفراد العينة تجاه جودة التعليم الجامعي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية".

حدود البحث:

تناولت الدراسة موضوع التمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية في عام 2016، وتمثلت وحدة المعاينة بالإدارة العليا والوسطى.

الإطار النظري:

الإطار المفاهيمي للتمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي:

التمويل الذاتي للتعليم الجامعي:

إن التحدي الواسع الذي تشهده الجامعات في العالم فرض عليها إعادة النظر في المناهج الدراسية، وسبل إعداد المتخرجين من جهة، ومن جهة أخرى أخذت الكثير من الجامعات في التحول تدريجياً من الاعتماد على موازنة الدولة في تمويلها إلى الاعتماد على التمويل الذي يأتي من مساهمة الطلبة ومصادر أخرى ذاتية، وكذلك البحث عن فرص جديدة أو وسائل جديدة في تحقيق موارد مالية مناسبة تساعد في مواصلة مسيرتها لصناعة المعرفة، وإعداد الكادر اللازم الذي يأخذ دوره في مسيرة المجتمع (أحمد، 2007، 405)، ويعرف تمويل التعليم: بأنه توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم من أجل التوسع فيه ونشره بين السكان ضمن حدود وظروف الدولة وحاجات المجتمع الأخرى، ويعرف أيضاً بأنه توافر الموارد المالية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم من سنة لأخرى، أو لرشد العملية التعليمية بأحدث وسائل التكنولوجيا للوصول بمخرجات التعليم إلى أفضل مستوياتها (العليما، 2010، 519).

أما تنوع مصادر التمويل فيقصد به التمويل متعدد المصادر، الذي يعتمد على أكثر من جهة في توفير مصروفات التعليم، ويتمثل في الدعم الممنوح من الدولة ضمن الموازنة العامة، والرسوم الدراسية للطلاب، والقروض الطلابية، والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج، واستثمار الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي، واستثمار مرافق التعليم العالي، وتسويق النشاطات الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي، والتمويل المجتمعي، والوقف (غنيم والحيوي، 2003، 125).

وفي وطننا العربي تبرز تحديات كثيرة في مواجهة التعليم العالي، لعل أبرزها زيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، مما أدى إلى ضرورة البحث عن أنواع ومصادر التمويل (الخطيب، 2010، 241).

◀ دور القطاع الخاص في تمويل الجامعات:

يمكن بيان دور القطاع الخاص في تمويل الجامعات، لاسيما في مجال البحث العلمي، وفق الآتي (حلس، 2010، 139):

1. توطيد العلاقة بين عمادات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية، وتخصيص جوائز تحفيزية للباحثين.
2. إسهام عمادات البحث العلمي بإجراء دراسات بحثية تسهم في حل المشكلات المجتمعية، والقيام بالأبحاث المشتركة في الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

◀ البحث عن موارد مالية جديدة:

يمكن عرض بعض الموارد المالية وفق الآتي (موسى، 2009، 37):

1. ترك الحرية للجامعات في زيادة الرسوم الدراسية بشكل تدريجي، وتحت رقابة الدولة، وتخفيض النفقات.
2. إنشاء برامج برسوم مرتفعة، واعتماد التعليم الموازي، والاهتمام بالبحث العلمي الحقيقي، وتشجيع الإبداع.

◀ أنواع وأنماط البدائل التي تسهم في توفير موارد جديدة لتمويل التعليم الجامعي:

يمكن عرض مجموعة من الأنماط وفق الآتي (الطويرقي، 2012، 281):

1. القروض، والمساعدات الدولية، ومساهمة المؤسسات المجتمعية، واعتماد الخصخصة، وتبني الجامعات المنتجة.

2. الخدمات البحثية والاستشارية، وتقديم الخدمات التعليمية بمقابل، والوقف والتبرعات، والتعليم المستمر.

◀ ويمكن إيجاد مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي وفق الآتي (العتيبي، 2005، 79) :

1. دراسة جدوى التمويل المجتمعي الذي يخلق موارد إضافية، ومشاركات بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية.

2. اهتمام المصارف بتمويل التعليم، واشتراك المؤسسات المحلية في الإنفاق على التعليم.

◀ الحلول المقترحة للأزمة التمويلية في الجامعات :

تبحث الجامعات عن التمويل الذاتي لإيجاد حلول للأزمة التمويلية التي تعاني منها وفق الآتي (المالكي، 2013، 120) :

1. من حيث المبدأ : تحتاج أزمة تمويل التعليم إلى إصلاحات لأنظمة التمويل من جذورها.

2. من حيث التطبيق : تحتاج إلى خطط تحدد الأولويات وتراعي تسلسلها.

يمكن الاستفادة من تجارب الجامعات المنتجة مثل تجربة ماليزيا، والتجربة الكورية، والتجربة المغربية، وجامعة فاس أنموذجاً (العبيدي، 2011، 45).

جودة التعليم الجامعي :

تتمثل جودة التعليم الجامعي بجودة المتخرجين، بحيث يصبح الطالب المتخرج قادراً على النقاش والحوار، وانتقاد الأفكار، وتقديم الأفكار البديلة، ومكتسباً مهارات التفكير والإبداع، ويجيد اللغات والحاسوب بشكل فعال، وبجودة الهيئة التدريسية، بحيث يكون المحاضر قائداً وناقداً ومبدعاً ومبتكراً ومحواراً ومناقشاً ومقيماً وصديقاً داعماً للطلبة في الجامعة، وبجودة الإدارة، بحيث تواكب الإدارة المستجدات، وتحرص على تنمية الكفاءات، وتخلق نظاماً فعالاً عادلاً للتحفيز والتدريب والإبداع، وتمنح الصلاحيات للإنجاز، وتعمل على تنمية قدرات القادة وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وتوظيف تكنولوجيا التعليم بفعالية، وكذلك جودة المشاريع العلمية، وجودة الكتب والمؤلفات العلمية، بالإضافة إلى جودة البحث العلمي (يحياوي، ومشنان، 2014، 171).

إن مسؤولية ضمان جودة التعليم العالي مسؤولية وطنية تتحمل فيها الدول تبعات وأعباء مالية وسياسية نتيجة لحجم الاستثمار الكبير في هذا القطاع الحيوي، وقد أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم العالي تهيئة كل الظروف لتحسين جودة خدماتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع، من خلال عمليات التقويم والتحسين والتطوير التي تمارس بشكل مستمر ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة للمؤسسة (برقاوي، خربط وأبو الرب، 2015، 190).

◀ نشاطات ضمان الجودة :

ويقسم الخبراء في مجال التعليم العالي نشاطات ضمان الجودة إلى جانبين وفق الآتي (ياغي، 2015، 69) :

1. الجانب الأول يتناول جودة المؤسسات التعليمية (الجودة المؤسسية).

2. الجانب الثاني يتناول جودة البرامج الأكاديمية.

◀ مبادئ الجودة في مجال التعليم العالي :

يتضمن نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي العديد من المبادئ، من أهمها (دورين، 2015، 160) ما يأتي :

1. الوعي بمفهوم الجودة في التعليم الجامعي، وتوافر القيادة الفعالة، والرقابة الذاتية والانفتاح على البيئة المحيطة.

2. وجود أهداف محددة وتنمية ثقافة الجودة، ودراسة احتياجات سوق العمل، والتركيز على العمل الجماعي.

◀ مؤشرات مستخلصة لضمان الجودة في التعليم العالي :

يمكن عرض مؤشرات الخبرات الأجنبية في ضمان الجودة في التعليم العالي وفق الآتي (عبد الله، 2014، 87):

1. من أشكال ضمان الجودة في التعليم العالي في النظام الأمريكي الاعتماد الإقليمي، والاعتماد التخصصي، واستخدام نظم المؤشر لقياس الأداء، ومراجعة البرامج الأكاديمي، وتقييم نتائج الطالب.
2. بريطانيا اعتمدت على الجودة، وتقييم الجودة، وضمان الجودة المرتكز على المعايير، وتقييم جودة البحوث، وتقييم الدرجات الممنوحة.
3. حقق ضمان الجودة نجاحات في حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط وزيادة الثقة، وتعزيز التعاون والتطوير.

ويرى الباحث أنه يمكن ذكر مجموعة من العناصر التي تلخص جودة التعليم الجامعي التي ينبغي أن تحرص عليها الجامعات وذلك على النحو الآتي:

1. تحديد واضح لمهام الكليات والأقسام والتخصصات، ومشاركة الموظفين في وضع اللوائح والقوانين بما يضمن جودتها.
2. فهم واضح للطلاب حول تخصصاتهم ومستقبلهم الوظيفي والعلمي، وعدم فتح أي تخصصات بدون اعتماد.
3. عدم فتح أي تخصصات جديدة بدون وجود حاجة لسوق العمل لهذا التخصص.
4. عمل آلية لمتابعة التخصصات والكليات من حيث الإشراف والمتابعة والتجديد والتطوير.
5. التميز في طبيعة الخدمات الجامعية المقدمة، وحرية التعبير، بما يحقق قدرة أكبر على البحث عن الجودة ومصادرها.
6. وجود استراتيجية واضحة ومحددة وموثقة للجامعات، وتبادل للخبرات والثقافات بين الجامعات المحلية، وأيضاً الأجنبية.
7. تحفيز العاملين على الرقابة الذاتية، وتحفيز العاملين على الإبداع والابتكار، وتحقيق رضا الموظفين بما يحقق الجودة.
8. توافر بيئة مادية متميزة للطلاب داخل الجامعات، والبيئة المادية المتميزة للموظفين في مقار أعمالهم.
9. توافر بيئة ديمقراطية داخل الجامعات، وتوفير المزايا المادية والمعنوية للأكاديميين بما يحقق جودة التعليم الجامعي.
10. إعداد فرق عمل خاصة بالتحضير للمهرجانات والندوات والمؤتمرات التي تعقد داخل الجامعات.
11. وجود قيادة للجامعات تليق بالكادر الأكاديمي والإداري، وتحقيق الأمن الوظيفي للموظفين، لتعزيز ثقافة الجودة لديهم.
12. وجود جهة متخصصة تهتم بتدريب وتنمية الأكاديميين والموظفين، لاسيما في المجال التكنولوجي والتعلم عن بعد.
13. دعم الموظفين مالياً ومعنوياً في إنجازاتهم العلمية والبحثية بما يضمن جودة التعليم الجامعي.
14. التدوير في الحصول على المناصب، وهذا يحقق جودة في القرارات، وتنوع في الخبرات واستفادة أكبر من المهارات.

الدراسات السابقة:

تناول الباحث بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها، والنتائج التي توصلت إليها، والتعقيب على هذه الدراسات، وتوضيح مدى الاستفادة منها، وذلك وفق الآتي:

دراسة المالكي (2013) هدفت إلى إلقاء الضوء على المصادر أو البدائل المختلفة المطروحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وذلك من أجل الاستفادة منها قدر الإمكان لتعبئة الموارد المالية للقطاع التعليمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها ضرورة الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة بجانب المصدر الرئيس، وهو الحكومة.

دراسة Konstantiuk (2015) هدفت إلى إجراء دراسة مقارنة بين تمويل التعليم الأوكراني وتمويل التعليم في بعض الدول المتقدمة، وتمت دراسة العلاقة بين تمويل التعليم والنواتج المحلي الإجمالي، ونبت أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للبلد، إلا أن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه تلك الجامعات، وتم تقسيم تلك الصعوبات أو التحديات إلى ثلاث مجموعات: مشاكل تتعلق بمؤسسات التعليم العالي، ومشاكل مالية، ومشاكل تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

دراسة Asiyai (2015) التي هدفت إلى التعرف على دور أصحاب المصالح في تحسين جودة التعليم الجامعي في نيجيريا، وكانت النتيجة بأن التحسين المستمر والشامل في نظام التعليم الجامعي يتطلب تظافر جهود مختلف الجهات المعنية، ويمكن تحقيق هذا التعاون من خلال إنشاء الجامعات صلات وثيقة مع أصحاب المصالح، وبالتالي لا يمكن تحقيق الجودة في التعليم الجامعي إلا من خلال تقاسم التكاليف بين الجهات المعنية، مثل الحكومة والجامعات والقطاع العام والخاص.

دراسة Yusof و Suprihatin (2015) التي هدفت إلى تقييم ممارسات ضمان الجودة الأكاديمية، من خلال تصميم نموذج يستند على سبعة جوانب للجودة، وهي: تصميم المناهج، والتدريس والتعلم، وتقييم الطلاب، واختيار الطلاب، وخدمات الدعم، ومصادر التعلم، والتحسين المستمر، وقد أجريت الدراسة على مرحلتين: المرحلة الأولى تمثلت في الحصول على أداة صالحة وموثوق بها، والمرحلة الثانية هي تصميم نموذج ضمان الجودة الأكاديمية وتطويره ودوره في تحقيق رضا الطلاب، وهو تطوير نموذج الجودة ISO 9000: 2000، وكانت أهم النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع جوانب ضمان الجودة ورضا الطلاب.

دراسة Yakubu و Seniwoliba (2015) التي تناولت تحديات تنفيذ ضمان الجودة في الجامعات الحكومية في غانا مع التركيز على جامعة الدراسات الإنمائية (UDS) كدراسة حالة، وتم جمع البيانات من أجل الدراسة من خلال إجراء مقابلات متعمقة، وتحليل الوثائق، ومراقبة المشاركين، وكانت أهم النتائج أن (UDS) اتخذت خطوات عملية لضمان الجودة في عملياتها، ومع ذلك فإن تحديات تنفيذ ضمان الجودة تشمل التوظيف، وثقافة الجودة، والموارد المالية، والموارد المادية، والالتزام والدعم لضمان الجودة.

دراسة الهرامشة (2015) التي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مؤسسات التعليم العالي في الأردن، للتطوير والتحسين المستمر لضمان جودة التعليم العالي، وكذلك التعرف على المعوقات، وكانت أهم النتائج أن المؤسسات التعليمية تطبق -وبدرجة متوسطة- التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية، كما توجد علاقة ارتباط قوية بين المعوقات التي تمنع المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية وعدم استخدام هذه المؤسسات لمثل هذه الأساليب.

دراسة Kim و Kwak، Yi (2015) التي هدفت إلى التعرف على أثر التمويل في الأداء المؤسسي عبر الزمن، حيث تمت الدراسة على جامعات كوريا الجنوبية، وكانت أهم النتائج أن الجامعات تحصل على المزيد من التمويل من خلال برنامج تعزيز القدرات، مع ارتفاع معدل التوظيف ومعدل البقاء، ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في عام 2013، في حين ارتفعت فرص العمل.

دراسة السبيعي (1415هـ) التي هدفت إلى التعرف على معدل نمو الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول العربية، وكذلك تحديد المصادر والصيغ التمويلية التقليدية والبديلة، وكانت أهم النتائج أن أزمة تمويل التعليم الجامعي يرجع إلى انخفاض الدعم الحكومي، وتزايد أعداد الطلاب، وارتفاع تكلفة الطالب، وارتفاع تكلفة الدراسات العليا والبحوث، إضافة إلى سوء استخدام الإمكانيات المادية الموجودة.

دراسة السيد (2014) التي هدفت إلى معالجة الطرق الحديثة لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السوداني في ضوء التصنيف العالمي للجامعات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم المنهج التجريبي، وأكدت النتائج على وجود اختلاف في تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية لدى المجموعتين التجريبية والضابطة، مما يؤكد أن تطبيقها يؤدي إلى جودة تصنيفها العالمي، والعلاقة بين الدراسة الحالية وتلك الدراسة هو التعرف على معايير الجودة للجامعات العربية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات وبالتالي الاستفادة من تحديد المعايير المحددة لجودة التعليم الجامعي الفلسطيني.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت دراسة المالكي (2013)، ودراسة Konstantiuk (2015)، ودراسة Yi et al. (2015)، ودراسة السبيعي (1415هـ)، على البحث عن مصادر التمويل في الجامعات، وعمل مقارنات بين الدول النامية والمتقدمة، ولكن اختلف مجتمع وعينة الدراسة بين تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ومقارنة التعليم الأوكراني والدول المتقدمة، والتمويل الجامعي في كويا الجنوبية، أما النتائج فاتفقت على ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية أخرى بجانب المصادر الرئيسة للتمويل.
- واتفقت دراسة Asiyai (2015)، ودراسة Suprihatin وYusof (2015)، ودراسة Seniwoliba وYakubu (2015)، ودراسة الهراشية (2015)، على البحث عن جودة التعليم الجامعي وكيفية ضمان الجودة الأكاديمية، وتحقيق التحسين المستمر لضمان جودة التعليم الجامعي، ولكن اختلف مجتمع الدراسة وعينته بين الجامعات في كل من نيجيريا، وغانا، والأردن، والسودان، وكانت أهم النتائج هو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع جوانب ضمان الجودة ورضا الطلاب، كما في دراسة Yusof وSuprihatin (2015)، وبينت دراسة Asiyai (2015) أنه لا يمكن تحقيق الجودة إلا من خلال تقاسم التكاليف، وبينت دراسة Seniwoliba وYakubu (2015) أن هناك تحديات عند تنفيذ ضمان الجودة مثل الموارد المالية.

ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة ما يأتي:

1. تميز البحث الحالي في موضوعه، حيث يسعى إلى معرفة أهمية التمويل الذاتي، وعلاقته بتحسين جودة التعليم الجامعي، لأهمية التعليم الجامعي في تقدم الدول.
2. يعتبر هذا البحث الأول حسب علم الباحث، حيث يتناول العلاقة بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي؛ لأن معظم الدراسات ركزت على جودة المخرجات الجامعية باعتبارها مؤشراً قوياً على جودة التعليم الجامعي.
3. أول بحث يقدم إطاراً مقترحاً لكيفية تحصيل التمويل الذاتي للجامعات، ودوره في تعزيز جودة التعليم الجامعي، وهذا يعد من مقومات التميز البحثي، وهو أن يكون الإنتاج قابلاً للتطبيق.
4. جميع الدراسات الأجنبية السابقة درست العلاقة بين التمويل بشكل عام والأداء المؤسسي أو الفعلية والكفاءة، بينما الدراسة الحالية اهتمت بالتمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكيمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة فحسب، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح، بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع (أبو حطب وصادق، 2005، 104).

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في الإدارة العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية، وقد قام الباحث باستخدام العينة العشوائية الطبقية، حيث تم توزيع (100) استبانة على مجتمع الدراسة، وتم الحصول على (75) استبانة بنسبة استرداد (75%). والجدول (1) يوضح توزيع العينة حسب المتغيرات.

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية (ن=75)

البيانات الشخصية	العدد	النسبة المئوية %
الجامعة الإسلامية	23	30.7
جامعة الأزهر	27	36.0
جامعة الأقصى	25	33.3
رئيس / نائب رئيس جامعة	—	—
عميد / نائب	5	6.7
مدير / نائب	20	26.7
رئيس قسم	50	66.7

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من استبانة تشمل على أسئلة معدة للإجابة عنها وفق مقياس ليكرت الخماسي، وأسئلة للإجابة عنها بنعم أو لا، وكذلك مجموعة من العبارات لترتيبها وتحديد الأولوية لكل عبارة، وعرضت هذه الاستبانة في صورتها الأولية على المحكمين والتأكد من صدقها وثباتها، وتم تعديل تلك الأداة ليتم إعدادها في صورتها النهائية لتكون أداة الدراسة التي تقيس متغيرات البحث بعنوان: "إطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية وعلاقتها بجودة التعليم الجامعي"، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين، بالإضافة إلى الاعتماد على ترتيب الإجابات، والإجابة عن بعض الأسئلة المغلقة بنعم أو لا.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010، 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مضمومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، عدس وعبد الحق، 2001، 179) حيث قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة باعتماد صدق المقياس:

(1) الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال

حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.
(2) الصديق البنائي: يعتبر أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد قام الباحث بعمل ذلك.

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاني، 2010، 97)، ومن أشهر الاختبارات المستخدمة لقياس الثبات معامل ألفا كرونباخ، حيث تبين أن قيمته للاستبانة ككل (0.833) وهذه القيمة تعد مرتفعة ومطمئنة لمدى ثبات أداة الدراسة.

يستخلص من نتائج اختباري الصديق والثبات أن أداة القياس (الاستبانة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test (K-S)، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (1.130) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.156) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

- للإجابة عن السؤال الأول: "كيف تمول الجامعات الفلسطينية ذاتها في ظل زيادة التكاليف والمصاريف المطلوبة؟".

تم استخدام النسب المئوية للتكرارات والأهمية النسبية والجدول (2) يوضح النتائج الخاصة بالإجابة عن هذا السؤال، حيث يتضح من الجدول أن أكثر البنود ممارسة وأهمية بالنسبة للجامعات لتمويل ذاتها في ظل زيادة التكاليف والمصاريف المطلوبة هي: من خلال رفع رسوم الساعات الدراسية بنسبة (81.87 %)، ومن ثم من خلال رفع الرسوم الإضافية بنسبة (72.67 %)، وهكذا.

جدول (2): كيف تمول الجامعات الفلسطينية ذاتها

م	البند	النسبة المئوية %	مستوى الأهمية	الترتيب
1	من خلال رفع رسوم الساعات الدراسية	81.87	مرتفع جداً	1
2	من خلال رفع الرسوم الإضافية	72.67	مرتفع	2
3	من خلال البحث عن التمويل الخارجي (هبات ومنح)	65.47	مرتفع	3
4	من خلال البحث عن دعم الشركات الخاصة	56.27	متوسط	4
5	من خلال الاعتماد على مراكز البحث العلمي والبحوث التطبيقية	48.00	متوسط	5
6	من خلال استغلال المختبرات والمعامل ومرافق الجامعة	39.07	منخفض	6
7	من خلال الاستفادة من تخصصات الكليات (الأكاديميين والطلاب)	35.20	منخفض	7
8	من خلال استغلال التكنولوجيا المتوفرة لديها	24.93	منخفض جداً	8
9	من خلال الإعلانات	17.07	منخفض جداً	9
10	من خلال التعليم المستمر	9.47	منخفض جداً	10

- للإجابة عن السؤال الثاني: ما الآثار المترتبة على قيام الجامعات بالبحث عن التمويل الذاتي؟

تم استخدام النسب المئوية للتكرارات والجدول (3) يوضح النتائج الخاصة بالإجابة عن هذا السؤال حيث يتضح من الجدول أن تحكم الجامعات بشكل أكبر بقراراتها هي أهم الآثار المترتبة على الاعتماد على التمويل الذاتي، وذلك بنسبة (88 %)، بينما يأتي بعد ذلك زيادة جودة مخرجاتها. والدلالة على كفاءة قياداتها، بنسبة (86.7 %)، وهكذا...

جدول (3): الآثار المترتبة على قيام الجامعات بالبحث عن التمويل الذاتي

م	البند	نعم		لا	
		ك	%	ك	%
1	زيادة جودة مخرجاتها	65	86.7	10	13.3
2	يكون هدف الجامعات الأول البحث عن الأموال	10	13.3	65	86.7
3	ضعف جودة الخدمات الطلابية المقدمة من الجامعات	10	13.3	65	86.7
4	عدم الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير الكادر الأكاديمي	10	13.3	65	86.7
5	السيطرة على النفقات والمصاريف المتزايدة	64	85.3	11	14.7
6	التحكم بشكل أكبر في قراراتها	66	88.0	9	12.0
7	يدل على كفاءة قياداتها	65	86.7	10	13.3

- للإجابة عن السؤال الثالث: كيف يمكن للجامعات الفلسطينية أن تقوم بالتمويل الذاتي من خلال العمل التجاري؟

تم استخدام النسب المئوية للتكرارات والجدول (4) يوضح النتائج الخاصة بالإجابة عن هذا السؤال حيث يتضح من الجدول أن هناك موافقة كبيرة على ممارسة العمل التجاري من قبل الجامعات، من خلال بيع مخرجات بعض الكليات، وتأجير واجهات الجامعات بنسبة (86.7 %)، وإنشاء استثمارات تجارية ذات علاقة بالكليات، بنسبة (85.3 %)، وهكذا وفق الجدول.

جدول (4): كيفية قيام الجامعات بالتمويل الذاتي من خلال العمل التجاري

م	البند	نعم		لا	
		ك	%	ك	%
1	تأجير واجهات الجامعة لمحلات تجارية	65	86.7	10	13.3
2	بيع مخرجات بعض الكليات مثل كلية الزراعة أو التدبير المنزلي	65	86.7	10	13.3
3	إنشاء استثمارات تجارية ذات علاقة بالكليات مثل كليات الهندسة والصيدلة والطب	64	85.3	11	14.7
4	الاستثمار في عمليات الاستيراد والتصدير	10	13.3	65	86.7
5	الاستثمار في فتح مصانع ومحلات تجارية والاستيراد والتصدير	10	13.3	65	86.7
6	تأجير مراكز تجارية داخل أسوار الجامعة للبيع	10	13.3	65	86.7

- للإجابة عن السؤال الرابع: ما مستوى قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي من خلال زيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف؟

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لمعرفة درجة الموافقة المتوسطة، كما في الجدول (5)، حيث أن المتوسط الحسابي يساوي 3.49، والمتوسط الحسابي النسبي يساوي (69.79 %)، وقيمة الاختبار 47.43، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي بشكل عام، ومن خلال تحليل الفقرات المتعلقة بقدرة الجامعات على التمويل الذاتي؛ حصلت الفقرة "يتوفر لدى الجامعة وحدات متخصصة تهدف إلى التدريب والتطوير والتأهيل بما يناسب سوق العمل" على أعلى درجة موافقة بنسبة (97.33 %)، بينما حصلت الفقرة "يوجد لدى الجامعة صناديق للاستثمار تستثمر أموالها في شراء الأسهم والسندات وشراء وبيع العقارات" على أقل درجة موافقة بنسبة (22.93 %)، ويعزو الباحث انخفاض تلك النسبة إلى انخفاض الموارد المالية للجامعات، وعدم قدرتها على دفع المصاريف الشهرية.

الجدول (5): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار t لقدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1	تتوفر قاعدة بحثية من إعداد أساتذة الجامعة يمكن استغلالها في جلب مردود اقتصادي للجامعة.	1.95	0.32	38.93	-28.12	*0.000	21
2	توجد في الجامعة مختبرات ومراكز علمية جاهزة للتخطيط والتنفيذ لمشاريع مشتركة مع القطاع الخاص	3.91	0.34	78.13	23.38	*0.000	8
3	يوجد كادر أكاديمي قادر على استثمار المعرفة	3.85	0.43	77.07	17.38	*0.000	13
4	توجد إدارة متخصصة لتسويق ناتج الجامعات العلمي والبحثي وتسويق قدراتها وإمكاناتها	2.88	0.40	57.60	-2.59	*0.006	19
5	يتوفر لدى الجامعة وحدات متخصصة تهدف إلى التدريب والتطوير والتأهيل بما يناسب سوق العمل.	4.87	0.34	97.33	47.24	*0.000	1
6	تقدم الجامعة استشارات ودراسات ميدانية وفكر إبداعي لحل مشكلات القطاع الإنتاجي والمؤسسات المالية والهندسية والاقتصادية	3.89	0.39	77.87	19.93	*0.000	10
7	تقدم الجامعة خدمات متنوعة للمواطنين (مالية، هندسية، اقتصادية، استشارية، تدريبية)	2.91	0.37	58.13	-2.16	*0.017	18
8	تقوم الجامعة بفتح الدراسات المسائية للتخفيف من إنشاء مباني ومختبرات ومراكز إضافية.	3.91	0.41	78.13	19.22	*0.000	8

الجدول (5): يتبع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
9	تقوم الجامعة بإلزام الطلاب المتخرجين بالتحليل الإحصائي داخل مركز التعليم المستمر للجامعة.	1.89	0.39	37.87	-24.69	*0.000	23
10	تستفيد الجامعة من طلابها في الفصل الأخير للتخرج في العمل الميداني داخل وخارج الجامعة.	1.91	0.37	38.13	-25.32	*0.000	22
11	تقوم الجامعة بتنوع نشاطاتها في المجال التعليمي مثل إنشاء مدارس خاصة وروضات أطفال.	1.88	0.33	37.60	-29.65	*0.000	24
12	تقوم الجامعة بتقديم برنامج سنوي للتأهيل والتدريب داخل مركز التعليم المستمر	3.96	0.35	79.20	24.00	*0.000	6
13	تتابع الجامعة المشاريع المقدمة من المانحين والممولين وتحضر نفسها مقدماً للطلبات المتوقعة من الممولين.	3.89	0.45	77.87	17.10	*0.000	10
14	توجد لجنة خاصة داخل الجامعة لمتابعة مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعة	3.96	0.45	79.20	18.54	*0.000	6
15	توجد علاقات لدى مجلس أمناء الجامعة ورئيسها مع أثرياء وأصحاب نفوذ للحصول على التمويل اللازم.	3.83	0.60	76.53	11.91	*0.000	15
16	توجد لدى الجامعة سياسة التعليم الموازي.	3.89	0.48	77.87	16.07	*0.000	10
17	يتوفر لدى الجامعة قادة قادرين على البحث المستمر عن طرق جديدة للتمويل، والبحث المستمر عن طرق لتخفيض التكاليف.	3.84	0.47	76.80	15.61	*0.000	14
18	يوجد لدى الجامعة صناديق للاستثمار لتستثمر أموالها في شراء الأسهم والسندات وشراء وبيع العقارات.	1.15	0.39	22.93	-40.92	*0.000	25

الجدول (5): يتبع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
19	يوجد أسس وطرق واضحة للتعيين داخل الجامعة، والتعيينات للحاجة الملحة فقط.	3.83	0.38	76.53	18.79	*0.000	15
20	تركز الجامعة على الاستثمارات المتنوعة اعتماداً على فكرة الجامعة المنتجة.	2.85	0.36	57.07	-3.57	*0.000	20
21	تستفيد الجامعة من موقعها الاستراتيجي في استغلاله لإعلانات القطاع الخاص.	2.92	0.36	58.40	-1.93	*0.029	17
22	تعمل الجامعة على استحداث تخصصات جديدة لجلب زيادة في عدد الطلاب وبالتالي زيادة الإيرادات	4.83	0.45	96.53	35.44	*0.000	2
23	تعمل الجامعة على تخفيض تكاليف الإنشاءات من خلال الاستعانة بالفنيين والكادر الهندسي.	4.81	0.46	96.27	34.44	*0.000	4
24	تقوم الجامعة بتجميع مشترياتها والشراء بكميات سواء للورق أو القرطاسية أو المستهلكات للمختبرات للحصول على خصومات عند الشراء	4.81	0.46	96.27	34.44	*0.000	4
25	تجمع كل طلبات الشراء الخاصة بالأقسام والكليات في جهة واحدة وبالتالي هذا يخفض تكاليف النقل والمواصلات.	4.83	0.42	96.53	38.12	*0.000	2
	قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي بشكل عام	3.49	0.09	69.79	47.43	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- للإجابة عن السؤال الخامس: ما مستوى توافر أبعاد جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية؟

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لمعرفة درجة الموافقة المتوسطة، ويتضح من الجدول (6) بشكل عام أن المتوسط الحسابي يساوي 3.90، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (78.05 %). وقيمة اختبار T 86.16، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000. وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات توفر أبعاد جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية بشكل عام، ومن خلال تحليل الفقرات المتعلقة بجودة التعليم الجامعي فقد حصلت الفقرة "تستجيب الجامعة للتطورات التكنولوجية والتقنية في طرق التدريس والتواصل مع طلابها ومع المتخرجين"

على أعلى درجة موافقة بنسبة (97.60 %)، بينما حصلت الفقرة "توفر الجامعة بيئة مليئة بالجوائز والمكافآت للكادر الأكاديمي والإداري المتميز" على أقل درجة موافقة بنسبة (37.07 %)، وهذه النسبة المنخفضة يعزوها الباحثة إلى انخفاض الإمكانيات المالية لدى الجامعات.

جدول (6): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار t مستوى توفر أبعاد جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1	تتوفر رؤية ورسالة واضحة ومحددة لضمان جودة التعليم الجامعي.	4.80	0.57	96.00	27.37	*0.000	7
2	تدعم الجامعة تنمية روح الإبداع والابتكار وتعزيز روح المبادرة والعمل الجماعي.	3.79	0.50	75.73	13.59	*0.000	21
3	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل المحلية والأجنبية.	3.87	0.41	77.33	18.14	*0.000	14
4	تتوفر لدى الجامعة أنظمة ولوائح وقوانين داخلية تدعم عمليات تطبيق الجودة.	3.87	0.38	77.33	19.77	*0.000	14
5	تفعل الجامعة المراقبة والمراجعة الشاملة لجميع البرامج المطبقة.	4.84	0.40	96.80	39.44	*0.000	2
6	توفر الجامعة بيئة مليئة بالجوائز والمكافآت للكادر الأكاديمي والإداري المتميز.	1.85	0.36	37.07	-27.88	*0.000	25
7	تقدم الجامعة جوائز للأكاديميين الذين قدموا حلولاً إبداعية لمشكلات قائمة سواء للقطاع الخاص أو المجتمع.	2.84	0.37	56.80	-3.75	*0.000	23
8	توجد بيئة مادية وتكنولوجية داعمة للتحسين والتطوير المستمر.	3.91	0.37	78.13	21.00	*0.000	10
9	يوجد تحديث مستمر في تجهيزات الجامعة ومختبراتها.	4.81	0.48	96.27	32.40	*0.000	6
10	تهتم الجامعة بكفاءة المتخرجين من الناحية النظرية والتطبيقية	3.85	0.39	77.07	18.84	*0.000	16
11	تتابع الجامعة المتخرجين بعد تخرجهم وتساعدهم في حل مشكلاتهم في ميدان العمل.	1.88	0.33	37.60	-29.65	*0.000	24

الجدول (6): يتبع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
12	تستجيب الجامعة لطلبات القطاع الخاص والمجتمع في المتطلبات المطلوب توفرها في المتخرجين.	2.93	0.34	58.67	-1.69	*0.048	22
13	تستجيب الجامعة للتطورات التكنولوجية والتقنية في طرق التدريس والتواصل مع طلابها والمتخرجين منها.	4.88	0.33	97.60	49.77	*0.000	1
14	تلتزم الجامعة بتطوير مكتبتها من الكتب والأبحاث بشكل مستمر.	3.89	0.35	77.87	22.01	*0.000	11
15	تلتزم الجامعة بالمشاركة في قواعد الأبحاث، وتجدد اشتراكها سنوياً.	3.92	0.39	78.40	20.19	*0.000	9
16	تلتزم الجامعة ببرامج إدارة الجودة لكل الكليات والأقسام والنشاطات	4.84	0.44	96.80	36.53	*0.000	2
17	تهتم الجامعة بجودة الكتب والمؤلفات العلمية	3.85	0.43	77.07	17.38	*0.000	16
18	تعتبر الجامعة أن من أهم مؤشرات نجاح المتخرجين هو وجود متخرج قادر على الإبداع والابتكار.	3.85	0.39	77.07	18.84	*0.000	16
19	تقوم الجامعة بمواكبة المخرجات مع احتياجات سوق العمل	3.81	0.46	76.27	15.45	*0.000	20
20	يوجد تحديد واضح ودقيق لأهداف البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة.	4.84	0.40	96.80	39.44	*0.000	2
21	تقدم الجامعة خدماتها للطلاب وللسوق العمل وفق توقعاتهم.	3.85	0.36	77.07	20.75	*0.000	16
22	توفر الجامعة معايير موضوعية وحديثة لتقويم أداء الأكاديميين	3.88	0.37	77.60	20.81	*0.000	13
23	تخصص الجامعة مكافآت تشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي المتميز.	3.96	0.38	79.20	21.68	*0.000	8
24	تعقد الجامعة حلقات نقاش مستمر لما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية.	4.84	0.40	96.80	39.44	*0.000	2

الجدول (6): يتبع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
25	تقوم الجامعة بتطوير الشراكة والتعاون مع الجامعات والمؤسسات المجتمعية الأخرى	3.89	0.35	77.87	22.01	*0.000	11
	توافر جودة التعليم الجامعي بشكل عام	3.90	0.09	78.05	86.16	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط" لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية، والجدول (7) يبين أن معامل الارتباط يساوي 0.352، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ ، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بـ: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية، وقبول الفرضية البديلة، وهذا يدل على ضرورة اهتمام الجامعات بتحقيق التمويل الذاتي لعلاقته المباشرة والقوية بتحقيق الجودة.

جدول (7): معامل الارتباط بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية.	0.352	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للتمويل الذاتي على تحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "تحليل الانحدار الخطي البسيط" لمعرفة ما إذا كان هناك أثر للتمويل الذاتي على تحسين جودة التعليم الجامعي. ويتضح من الجدول (8) أن معامل الارتباط = 0.352، ومعامل التحديد = 0.125، وهذا يعني أن (12.5 %) من التغير في جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية (التغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية، والنسبة المتبقية (87.5 %) قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بـ: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للتمويل الذاتي على تحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية، وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي يمكن اعتبار أن نتيجة هذا الاختبار هو النموذج المقترح لقياس التغير في جودة التعليم الجامعي.

جدول (8): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	2.175	4.391	0.000
التمويل الذاتي	0.341	3.500	0.000
معامل الارتباط = 0.352		معامل التحديد = 0.125	

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين متوسطات إجابات المبحوثين حول التمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية تعزى للبيانات الشخصية (الجامعة، المسمى الوظيفي).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر. ومن النتائج الموضحة في الجدول (9) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمتغيرين، وبذلك يمكن استنتاج قبول الفرضية القائلة ب: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين متوسطات إجابات المبحوثين حول التمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية تعزى للبيانات الشخصية (الجامعة، المسمى الوظيفي).

جدول (9): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الجامعة	التباين الأحادي	0.530	0.591
المسمى الوظيفي	التباين الأحادي	1.142	0.325

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

النتائج:

يمكن بيان أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عرض الجدول الآتي بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية:

مشكلة البحث	أهداف البحث	فرضيات البحث	النتائج
كيف تمول الجامعات الفلسطينية ذاتها في ظل زيادة التكاليف والمصاريف المطلوبة؟	التعرف على طرق ووسائل التمويل الذاتي للجامعات الفلسطينية.	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	81.87% من خلال رفع رسوم الساعات الدراسية
ما الآثار المترتبة على قيام الجامعات بالتمويل الذاتي؟	الكشف عن الآثار المترتبة على التمويل الذاتي للجامعات	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	88% التحكم بشكل أكبر في قراراتها من أهم الآثار
هل يمكن للجامعات الفلسطينية أن تقوم بالتمويل الذاتي من خلال العمل التجاري؟	التعرف على إمكانية قيام الجامعات بالتمويل الذاتي من خلال الأنشطة التجارية	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	86.7% من خلال بيع بعض مخرجات الكليات مثل كليات الزراعة

ما هي قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي؟	التعرف على قدرة الجامعات على تحقيق التمويل الذاتي.	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	69.79% قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي
ما هي أبعاد جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية؟	التعرف على الممارسات المتبعة في الجامعات لتحقيق جودة التعليم الجامعي	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	78.05% توفر جودة التعليم الجامعي
ما هو أثر التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية على جودة التعليم الجامعي؟	التعرف على أثر التمويل الذاتي على تحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للجامعات وتحسين جودة التعليم الجامعي.	رفض الفرضية الصفرية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة اتجاه قدرة الجامعات على التمويل الذاتي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية	الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تجاه قدرة الجامعات على التمويل الذاتي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية	"لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل الذاتي للجامعات على تحسين جودة التعليم الجامعي.	رفض الفرضية الصفرية أي يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات
ما الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية؟	تقديم الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية للوصول إلى جودة التعليم الجامعي.	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة لقدرة الجامعات على التمويل الذاتي تبعاً للمسمى الوظيفي	قبول الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تبعاً للمسمى الوظيفي.
ما الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية؟	تقديم الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية للوصول إلى جودة التعليم الجامعي.	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة لمستوى جودة التعليم الجامعي تبعاً لاسم الجامعة.	قبول الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تبعاً لاسم الجامعة.
ما الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية؟	تقديم الإطار المقترح لتحقيق التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية للوصول إلى جودة التعليم الجامعي.	لا توجد فرضية (الإجابة عن سؤال بحثي)	تم تقديم الإطار المقترح في نهاية الإطار النظري وأثبتت فعاليته ويوصي الباحث بتطبيقه

مناقشة النتائج:

الإطار المقترح للتمويل الذاتي في الجامعات لتحسين جودة التعليم الجامعي

اعتمد الإطار المقترح على الإطار النظري للبحث والنتائج الميدانية، بالإضافة إلى بعض المراجع في موضوع التمويل الذاتي وجوده التعليم الجامعي، ويشتمل هذا الإطار على مجموعة من المراحل الرئيسية، بالإضافة إلى استراتيجيات ووسائل لتحقيق تلك المراحل، حيث يبين هذا الإطار استراتيجيات لإمكانية تنمية وإدارة التمويل الذاتي في الجامعات، وبالتالي هذا يساعد على اتباع استراتيجيات فعالة لتحسين جودة التعليم الجامعي.

وتبدأ مراحل الإطار المقترح بالمدخلات، وهي عبارة عن توفر مجموعة من المقومات أو الركائز الأساسية في الجامعات وهذه المقومات تعتبر موجودة في كل الجامعات، ولكن مدى الاهتمام بها وتطويرها يختلف من مرحلة إلى أخرى، فكلما زاد اهتمام الجامعات بتلك المقومات أدى ذلك إلى وضع طرق ووسائل لتطويرها، وأدى أيضاً إلى تنمية وإدارة التمويل الذاتي بشكل متميز، والقيام بعمل شراكات مع المؤسسات البحثية والجامعات، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتطوير المستمر للمناهج، ومشاركة الموظفين في البحث عن مصادر للتمويل، ودعم الطلاب، ودراسة سوق العمل، والاهتمام بمشاركة العاملين في بعض الأقسام في اتخاذ القرارات، ودعم الإدارة العليا للاستعانة بالقطاع الخاص والشراكة، والعمل على وجود تغيرات في فكر وتصرفات القادة بما يتلاءم مع قبول البحث عن مصادر متنوعة، ودعم البحوث العلمية التطبيقية، وتحفيز العاملين لإعداد أبحاث، مع ضرورة توسيع نظام التعليم المفتوح، واستخدام التقنيات الحديثة في بث المحاضرات مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الجودة.

ويمكن أيضاً إعادة النظر في الرسوم الدراسية، والاعتماد على استراتيجية التوظيف المؤقت، وكل ذلك يعتبر بمثابة العمليات في الإطار المقترح، ومع تفاعل كل تلك المتغيرات في مرحلة العمليات تظهر نتائج الإطار المقترح والمتمثلة في تحقيق فعالية تنمية وإدارة التمويل الذاتي، مع وضع برامج واستراتيجيات لتحسين جودة التعليم الجامعي، وهذه البرامج يمكن وضعها على مستوى الجامعة من خلال الهياكل التنظيمية والمستويات الإدارية واللوائح والقوانين وأساليب المتابعة المتبعة ومدى دعم الإدارة العليا، أو من خلال تحسين الجودة على المستوى الإداري والأكاديمي، وفي النهاية نصل إلى التقييم والمتابعة والذين يتم من خلالها قياس مدى الفعالية في تحسين جودة التعليم الجامعي، ويمكن بيان مراحل الإطار المقترح وفق النموذج والمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: المدخلات:

تتمثل في توفر مجموعة من المقومات الأساسية لتنمية إدارة التمويل الذاتي، وهذه المقومات تعتبر مدخلات، وهذه المدخلات تشمل جانبين: الأول يهدف إلى تخفيض التكاليف، والثاني يهدف إلى الابتكار وزيادة التمويل، حيث تتفاعل تلك المدخلات معاً لتنتقل إلى مرحلة العمليات، ويمكن بيان هذه المراحل وطرق تطويرها وتنميتها وفق الآتي:

1. تطبيق استراتيجية التوظيف المؤقت: نعلم بأن الجامعات تتحمل مبالغ كبيرة عند اعتمادها على استراتيجية التوظيف الدائم، وبالتالي فإن استراتيجية التوظيف المؤقت يمكن أن تخفض أغلب تلك التكاليف، فالأجر لا يدفع إلا إذا قام المحاضر بتدريس عبء يستحق عليه مكافأة مالية، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن استراتيجية التوظيف المؤقت لها دور إيجابي وفعال في زيادة كفاءة الأداء في الجامعات، ويعتبر ذلك حافزاً على اتباع تلك الاستراتيجية التي تخفض التكاليف، وتحقيق الجودة.
2. الاعتماد على التكنولوجيا: يمكن للجامعات الاعتماد على التكنولوجيا لإيجاد طرق جديدة للقاء المحاضرات بدلاً من الطرق التقليدية، فيتم مثلاً الاعتماد على الصفوف الافتراضية، فهذا يقلل تكاليف وجود العديد من الشعب والمحاضرات، وأثبتت الدراسات أيضاً جودة الاعتماد على التكنولوجيا في التدريس ويمكن تطوير قدرات الطلاب من خلال التقنية، ويمكن الاعتماد على البرامج والانترنت في تقليل عدد الإداريين العاملين في الجامعات، فيمكن للطلاب الحصول على أي خدمات إدارية من خلال صفحته على موقع الجامعة، ويمكن مراسلة الجامعات والنشر في مجلاتها، ومعرفة أي خدمات من خلال موقع الجامعة.
3. مطابع مستقلة داخل الجامعات: يمكن للجامعات تخفيض تكاليف إنتاجها للكتب والمجلات العلمية، أو تقديم خدمات للجامعات الأخرى أو الوزارات الحكومية من طباعة أو تغليف أو نشر من خلال المطابع الجامعية.
4. مراكز بحثية: يمكن للجامعات إقامة مراكز علمية للبحث والتطبيق، مع حث أعضاء هيئة التدريس على إيجاد حلول مبتكرة وجديدة للمشكلات التي تعاني منها الهيئات والوزارات والمجتمع المحلي، وتقوم

الجامعة بتسويقها والترويج لتلك الحلول، مع التركيز على الأبحاث التطبيقية، وتعمل الجامعات على تقديم الجوائز للأبحاث المميزة.

5. مختبرات علمية وهندسية: يمكن للجامعات الاستفادة من المختبرات العلمية داخل كليات العلوم لإجراء الفحوص بدقة عالية للمستشفيات والهيئات الأخرى وللأفراد، ويمكن الاستعانة أيضا بمختبرات أقسام الهندسة وتقديم الخدمات الهندسية والبحث عن المشكلات التي تعاني منها الدولة والمجتمع وتقديم الحلول بمقابل مادي.

6. التعليم المستمر: يمكن للجامعات الاستفادة من تقديم الخدمات التعليمية للطلاب وللمجتمع من خلال برنامج التعليم المستمر الذي يمكن أن يقدم دورات سريعة ودبلوم للمختصين سواء في اللغة أو التكنولوجيا أو الحاسوب، وأن يكون عمل برنامج التعليم المستمر على مدار السنة مع التركيز على الفصل الصيفي.

7. الاستفادة من تخصصات الكليات: يمكن للجامعات أن تستفيد من كلياتها بحسب كل تخصص، فتستفيد من كلية التربية الرياضية من حيث استغلال ملاعبها للتأجير أو أماكن السباحة أو الأدوات الرياضية حتى التعاقد مع جهات أخرى في توفير حكام ومدربين من طلاب الكلية، وكذلك الاستفادة من طلاب قسم الهندسة في الإنشاءات والطرق والتحكييم الهندسي، والاستفادة من كليات أصول الدين والشريعة في التحكييم الشرعي وحل النزاعات، وكذلك باقي كليات الجامعة، ومثلاً الاستفادة من أقسام الاقتصاد في تقديم الاستشارات والنصائح الاقتصادية والمالية على مستوى المؤسسات المالية، وتقديم استشارات للجهات المعنية بخصوص أسعار الفائدة أو السياسات النقدية والمالية.

8. الاستفادة من مرافق الجامعة: يمكن للجامعات الاستفادة من واجهات الجامعات للتأجير، وكذلك تأجير أماكن داخل الجامعة لشركات الاتصالات والجولات، وأيضاً للمكتبات داخل حرم الجامعة، ويمكن تأجير أماكن تباع فيها بعض المنتجات المحددة والمقننة من قبل إدارة الجامعة، مثل بيع عبااءات في كليات الطالبات في أماكن جانبية وبعيدة نوعاً ما عن مرافق الإدارة والقاعات الدراسية، والاستفادة من أرضية الجامعة بشكل سنوي لتأجيرها كمعارض.

9. معرض الكتاب: أن تقييم الجامعات معرض كتاب سنوي بالاتفاق مع دور النشر ويتم تأجير مكان محدد لكل دار نشر محلية ودولية، وتسهيل نقل واستضافة دور النشر الخارجية.

10. الاعلانات: أن تستغل الجامعات أوقات المناسبات مثل حفلات التخرج أو وقت طلبات التحاق الطلاب الجدد بالاتفاق مع المؤسسات والشركات والبنوك لتكون اعلاناتهم في الواجهات.

11. اللغات والترجمة: يمكن للجامعات الاستفادة من تخصصات طلابها من خلال تقديم خدمات للجمهور أو الطلاب في الأقسام الأخرى، أو طلاب المدارس أو الجامعات أو المجتمع المحلي في الترجمة وتعليم اللغات الأجنبية.

12. تمويل مراكز البحث: عقد اتفاقيات مع القطاع الخاص لتمويل مراكز البحث العلمي، بحيث يتم تقديم خدمات للقطاع الخاص سواء في تسويق المخرجات أو بيع الخدمات.

13. متابعة تكلفة الطالب الجامعي: يجب على الجامعات التأكد من درجة الفعالية التي تستخدم فيها موارد الجامعات، وإجراء مقارنات مستمرة بين الجامعات من حيث تكلفة الطالب الجامعي ومقارنتها مع سنوات سابقة، ومقارنتها أيضاً مع الإيرادات المحصلة، وكل ذلك يساعد في متابعة إيرادات الجامعات.

14. البعد عن ازدواجية المباني والتجهيزات: في بعض الجامعات تلجأ إلى الفصل بين الطلاب والطالبات بحيث يكون لكل منهما مبان خاصة ومعامل خاصة وأدوات وتجهيزات خاصة، فهذا يزيد من التكاليف الرأسمالية بشكل كبير، كما يزيد من التكاليف التشغيلية أيضاً، مما يؤدي إلى هدر كبير في إيرادات الجامعات، ويمكن لتلك الجامعات أن تعوض ذلك من خلال تقسيم الأيام وساعات اليوم بين الطلاب والطالبات، وأيضاً اتجاه كل قسم أو كل كلية أن تكون أدواتها وتجهيزاتها ومعاملها مستقلة وعلى حدة، هذا بالطبع يؤدي إلى زيادة التكاليف.

15. عقود مع منظمات ومؤسسات: أن تقوم الجامعات بعقد اتفاقيات مع الشركات والمؤسسات، حيث تقوم الجامعات من خلال تلك الاتفاقيات بتقديم دورات تدريبية وتأهيل للعاملين والموظفين في الشركات بالإضافة إلى توفير المعامل والمختبرات داخل الجامعات للاستعانة بها من قبل موظفي الشركات والمؤسسات، ومقابل ذلك تقوم الشركات بتقديم مبالغ لدعم الطلاب والبحث العلمي وتطبيق الأبحاث، والإنفاق على الأبحاث الخارجي للأكاديميين.

المرحلة الثانية: العمليات:

هي تتمثل في دمج أنشطة إجراءات كل من المدخلات السابقة وإدخالها كأداة للتغيير على العمل داخل الجامعات، فالاستعانة بجميع طرق التمويل الحكومي، والخاص، والتبرعات الداخلية والخارجية، والاستفادة من مراكز وممتلكات الجامعات والاستعانة بأبحاث الباحثين المتميزين التي في مقدمتها الأبحاث التطبيقية، والاستمرار في رعاية الباحثين والأبحاث التي تحقق التنمية والتطوير للجامعة وللقطاع الخاص، واستعانة الجامعات بالكادر الأكاديمي والإداري المميز، وصاحب الكفاءة في المجال البحثي والعلمي، ويمكن الاستفادة منهم في خدمة الشركات والمؤسسات التي تربطها شراكة مع الجامعات، وبالتالي تخلق الجامعة استمرارية في التمويل، واستخدامهم طرق حديثة في التواصل (غرف افتراضية) مع بعضهم ومع الطلاب، مع ضرورة مقارنة مستمرة للإيرادات التي تحصل عليها الجامعات ونفقاتها، بما يضمن البحث المستمر عن التمويل الداخلي والخارجي الذي يغطي تلك النفقات ويضع الاحتياطي والمخصصات لمواجهة الخسائر والنفقات المحتملة وغير المتوقعة.

المرحلة الثالثة: النتائج (المخرجات)

تتمثل النتائج في الإطار المقترح بالوصول إلى فعالية تطبيق جودة التعليم الجامعي داخل الجامعات، فالتمويل الذاتي لكي يحقق جودة التعليم الجامعي بشكل فعال لا بد من القيام بوضع الإجراءات والبرامج التنفيذية لتحقيقها، وهذه الإجراءات والبرامج تشتمل على:

1. ضمان الجودة في الجامعات:
 - رؤية واضحة ومعلنة، ورسالة مختصرة، وأهداف واستراتيجيات وإجراءات ووسائل تكون غايتها ضمان الجودة.
 - نظام إداري وأكاديمي محكم تكون غايته تحقيق الجودة، ومقررات دراسية تتحدث عن ضمان الجودة في الجامعات.
2. الجودة في المناخ التنظيمي للجامعات:
 - وجود هيكل تنظيمي مرن، ووجود دائرة مستقلة لضمان الجودة، ووجود آليات محددة لتقييم الأداء وتقديم النتائج.
 - وجود قوانين ولوائح تدعم وتساند تطبيق الجودة، وضرورة وجود أدلة للعمليات الإدارية والإجراءات والنماذج.
3. الجودة في البيئة المادية والتكنولوجية للجامعات:
 - وجود غرف مخصصة ذات مواصفات مقبولة، ووجود قاعات دراسية مناسبة من حيث الإضاءة والتهوية.
 - وجود شبكة انترنت خاصة بالطلاب ووجود أجهزة كمبيوتر، والاهتمام بالتكنولوجيا الإدارية والأكاديمية.
4. الجودة في البحث العلمي:
 - النظر إلى المهارات والخبرات والقدرات الفنية والإنسانية والابتكارية والأبحاث والإنجاز العلمي عند ترقية العاملين.

- دعم وترقية الباحثين المتميزين والمبدعين، والاهتمام بالأبحاث التي تخدم القطاع الخاص، والأبحاث التطبيقية.

5. الجودة في المتخرجين:

- متخرجو الجامعة لهم سمعة ممتازة في سوق العمل، وعلى الجامعة مراعاة آراء الشركات والمؤسسات في تطوير المتخرجين.
- تتابع الجامعة متخرجيها من خلال جهة مسؤولة عن متابعة المتخرجين، تربط الجامعة بين تخصصاتها وحاجات المجتمع.

6. الجودة في قيادة الجامعات:

- يتبع القادة سياسة الباب المفتوح، بحيث يدعم القادة ممارسة ضمان الجودة.
- يتقبل المدراء النقد البناء من العاملين، ويضعون برامج للتنمية والتطوير، ويشارك القادة العاملون في اتخاذ القرارات.

7. الجودة في العلاقات:

- عقد ندوات ولقاءات مستمرة تجمع الجامعات مع القطاع الخاص، وعقد لقاءات بين العاملين في الجامعة والمجتمع.
- الابتعاث للخارج لنقل تجارب النجاح والخبرات، وتنظيم رحلات علمية، وزيارة الجامعات الأخرى والمراكز البحثية.

المرحلة الرابعة: المتابعة والتقييم:

من أجل الحكم على مدى فعالية الإطار المقترح المتعلق بتطوير وتنمية التمويل الذاتي لا بد من تحديد مدى الفعالية التي حققتها البرامج والاستراتيجيات التي وضعت لتحسين جودة التعليم الجامعي، فيتم قياس كل البرنامج والاستراتيجيات التي ذكرت في المرحلة السابقة، وبالتالي نستطيع الوقوف على فعالية أو عدم فعالية كل استراتيجية وقياس الانحرافات في التطبيق وفي التأثير على أصل مشكلة البحث وهو تحسين جودة التعليم الجامعي، لذلك يوصي الباحث بضرورة اعتماد هذا الإطار المقترح.

الاستنتاجات:

من خلال العرض السابق يمكن استنتاج الآتي:

1. تبين أن الجامعات الفلسطينية تقوم بتمويل ذاتها في ظل زيادة التكاليف من خلال رفع الرسوم الدراسية بشكل أساسي، وبعد ذلك يتم الاعتماد على رفع الرسوم الإضافية، وكذلك البحث عن تمويل خارجي من خلال المنح والهبات.
2. أظهرت النتائج أن الجامعات تقوم بالبحث عن التمويل الذاتي ويترتب على ذلك تحكم الجامعات بقراراتها بشكل أكبر، وذلك بنسبة (88%)، وزيادة جودة مخرجاتها حيث حصلت على نسبة (86.7%)، ويدل أيضاً على كفاءة قياداتها وذلك بنسبة (86.7%).
3. تبين إمكانية قيام الجامعات الفلسطينية بالتمويل الذاتي من خلال العمل التجاري فكانت النسبة الأكبر لتأجير واجهات الجامعات لمحات تجارية، فحصلت على نسبة (86.7%)، بالإضافة إلى بيع مخرجات بعض الكليات مثل كلية الزراعة أو التدبير المنزلي وغيرها.
4. كشفت النتائج أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قدرة الجامعات على القيام بالتمويل الذاتي بشكل عام، وحصلت النسبة الأكبر لتوافر وحدات متخصصة في الجامعات تهدف إلى التدريب والتطوير والتأهيل بما يناسب سوق العمل.
5. أظهرت النتائج أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات توفر أبعاد جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية بشكل عام، وحصلت النسبة الأكبر لتوافر التطورات

- التكنولوجية والتقنية في طرق التدريس والتواصل مع طلابها ومتخرجيها.
6. تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معين ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الذاتي وتحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية، وهذا يدل على ضرورة اهتمام الجامعات بتحقيق التمويل الذاتي لعلاقته المباشرة والقوية بتحقيق الجودة.
7. تبين أن نسبة (12.5 %) من التغيير في جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية، والنسبة المتبقية (87.5 %) قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحسين جودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية.
8. تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول التمويل الذاتي وعلاقته بجودة التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى البيانات الشخصية (الجامعة، المسمى الوظيفي).

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:
1. ضرورة اهتمام الجامعات باستغلال المختبرات ومرافق الجامعة الأخرى للحصول على التمويل.
 2. ضرورة اهتمام الجامعات بمراكز البحث العلمي وإنشاء الحاضنات التكنولوجية في سبيل الحصول على التمويل الذاتي.
 3. أن تقوم الجامعات باستغلال التكنولوجيا المتوفرة لديها في سبيل الحصول على المزيد من التمويل.
 4. ضرورة أن تهتم الجامعات بالتعليم المستمر، وذلك لتحقيق هدفين: الأول زيادة التمويل، والثاني بناء ثقافة للطلاب الجامعي الفلسطيني، وهذا يحقق جزءاً من الجودة في العليم العالي.
 5. ضرورة اهتمام الجامعات بالبحث عن طرق جديدة ومستحدثة للتمويل الذاتي لزيادة جودة مخرجاتها وزيادة التحكم في قراراتها.
 6. هناك ضرورة لقيام الجامعات بإنشاء استثمارات تجارية ذات علاقة بالكليات مثل كلية الطب والهندسة.
 7. ضرورة قيام الجامعات بتنويع نشاطاتها في المجال الأكاديمي والبحثي والتكنولوجي.
 8. ضرورة أن توفر الجامعات بيئة مليئة بالجوائز والمكافآت للكادر الأكاديمي والإداري المتميز لتحقيق جودة التعليم الجامعي.
 9. تطبيق الإطار المقترح الذي اعتمد بشكل أساسي على الإطار النظري والعملي للبحث.

المراجع:

- أبو حطب، فؤاد، وأمال، صادق (2005). *مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أحمد، يوسف (2007). *تمويل التعليم العالي ومواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العربي الأول حول الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الرباط، 442-457.
- برقاوي، باسم، خربط، فاتن، وأبو الرب، عماد (2015). *تطوير إطار لضمان جودة التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 8(20)، 187-207.
- الجرجاوي، زياد (2010). *القواعد المنهجية لبناء الاستبيان*، الطبعة الثانية، فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.
- الحافظ، محمود (2014). *معايير الجودة في بيئة التعلم عبر الانترنت بمؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 7(17)، 53-73.

- حلس، داود (2010). مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جودة الإنتاج العلمي، *فكر وإبداع، فلسطين*، 115-159.
- الخطيب، أحمد (2010). نموذج مقترح لحل صعوبات التمويل في الجامعات الرسمية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الأهلية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 34 (3)، 238-255.
- دورين، أحمد (2015). مستوى تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر الإداريين الأكاديميين. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 8 (19)، 155-172.
- السبيعي، نورة (1415هـ). تمويل التعليم الجامعي، *حولية كلية التربية*، (11)، 45-92.
- السيد، ياسر (2014). برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات جامعة الخرطوم أنموذجاً. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 7 (18)، 103-118.
- الطويرقي، نوال (2012). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا، *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، I (24)، 265-287.
- عبد اللطيف، محمد (2014). مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 7 (16)، 4-49.
- عبد الله، محمد (2014). تطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في ضوء أهم الخبرات الأجنبية. *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، (82)، 29-114.
- عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). *البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه*، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- العبيدي، نيه (2011). استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة، *مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة*، (10)، 40-61.
- العتيبي، منير (2005). تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي، *المجلة السعودية للتعليم العالي*، I (2)، 37-98.
- عزام، زكريا (2014). دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير جودة مخرجات الخدمات التعليمية في الجامعات الأردنية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 7 (17)، 141-160.
- العليمات، عبد الله (2010). استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية ومقارنتها بالتمويل في الجامعات الخاصة، *المؤتمر العربي الثالث حول الجامعات العربية: التحديات والأفاق - المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، مصر، 513-550.
- غنيم، أحمد بن علي، واليحيوي، صبرية بنت مسلم (2003). تنوع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، *التربية - جامعة الأزهر*، I (122)، 121-170.
- المالكي، عبد الله (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي، *المجلة السعودية للتعليم العالي*، (10)، 113-147.
- المنقاش، سارة (2015). استخدام أدوات التخطيط والجودة في حل المشكلات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، *المجلة السعودية للتعليم العالي*، (12)، 51-95.
- موسى، أحمد (2009). آفاق التعليم العالي في العالم العربي في ظل معضلة ضعف التمويل وتدهور النوعية، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، كلية الحقوق بالمنصورة، مصر، (45)، 4-43.
- الهراش، حسين (2015). التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية لضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 8 (19)، 31-45.

ياغي، علي (2015). معايير وأحكام مقترحة لضمان جودة البرامج الأكاديمية في التعليم العالي العربي. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*, 8(21)، 53-71.
يحياوي، الهام، ومشتان، بركة (2014). أهمية استخدام وسائل الجودة الشاملة في ضمان جودة مخرجات التعليم العالي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*. الجزائر، 165-176.

- Asiyai, R. I. (2015). Improving Quality Higher Education in Nigeria: The Roles of Stakeholders. *International Journal of Higher Education*, 4(1), 61-70.
- Konstantiuk, N. (2015). Funding of Ukrainian universities: Current situation and possible ways of its solution. *Socio-Economic Problems and the State*, 13(2), 279-286.
- Seniwoliba, J. A., & Yakubu, R. N. (2015). An analysis of the quality assurance policies in a Ghanaian University. *Educational Research and Reviews*, 10(16), 2331-2339.
- Suprihatin, K., & Yusof, H. B. M. (2015). Development Design Model of Academic Quality Assurance at Private Islamic University Jakarta Indonesia. *Higher Education Studies*, 5(4), 6-29.
- Yi, P., Kwak, J., & Kim, J. (2015). The impact of performance funding on institutional performance over time: evidence from South Korean universities. *Asia Pacific Education Review*, 16(4), 501-515.